

**مساهمة المصارف الإسلامية
في معالجة آثار المديونية الخارجية**

م. د. مدحت جاسم محمد السبعراوي

تدريسي في كلية العلوم الإسلامية / جامعة الموصل

009647503108151

ملخص

تعد مشكلة المديونية الخارجية الناجمة عن زيادة حجم الاقتراض الخارجي وما يتبعها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة من أهم القضايا التي تواجه الدول المدينة في سعيها لتحقيق التنمية.

وإذا كان جوهر مشكلة المديونية الخارجية يتلخص في تعثر الدول المدينة وعدم قدرتها على سداد القروض بسبب الهدر وسوء التخطيط والقيام بإنفاق القروض الخارجية على متطلبات الاستهلاك المحلي الكمالي بدلا من برامج التنمية ومتطلباتها، فإن خيار الدول المدينة على ما يبدو أصبح في اللجوء الى المنظمات والهيئات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي طلبا للمساعدة، وبالتالي الرضوخ لبرامجها وسياساتها المالية والاقتصادية المكثفة. رغم أن تلك المعالجات المرسومة من قبل الهيئات الدولية لمشكلة المديونية الخارجية تحمل بين طياتها إشكالات تنفيذية معقدة ويتبع تطبيقها ارتدادات سلبية واضحة على المجتمع والدولة معا، آخذة بنظر الاعتبار إعادة جدولة ومراجعة تلك الديون ولكن بشروط وقيود أخرى قد تكبل الاقتصاد الوطني وتضعه تحت وصايتها لفترة طويلة.

والمصارف الإسلامية هنا عليها القيام بما ينبغي عليها القيام به في التخفيف من آثار المديونية الخارجية على المجتمع، فهي (المصارف الإسلامية) لطالما طرحت نفسها منذ إنشائها كدريف مساند للاقتصاد الوطني، في التصدي لمختلف المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال قيامها بدور فاعل في تنمية المجتمعات الإسلامية وتطويرها، من خلال إسهامها في توظيف واستثمار ايداعات العملاء في مجالات وأنشطة اقتصادية مختلفة، تعمل على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وتفعيل النشاطات الاجتماعية التي تهدف الى مكافحة الفقر ومعالجة أزمة البطالة وتحسن المستوى المعيشي للأفراد.

* * *



Abstract:

The contribution of Islamic banks in addressing the effects of external indebtedness

The problem of external indebtedness resulting from the increase in the volume of external borrowing and the consequent economic, social and political effects is one of the most important issues facing debtor countries in their pursuit of development.

And if the essence of the problem of foreign indebtedness is summed up in the default of debtor countries and their inability to repay loans due to waste and poor planning and spending foreign loans on the requirements of luxury domestic consumption instead of development programs and requirements, then the choice of debtor countries seems to have become to resort to international financial organizations and bodies. Such as the International Monetary Fund and the World Bank for assistance, and thus acquiescence to their intensive financial and economic programs and policies.

these treatments drawn up by international bodies for the problem of foreign indebtedness carry complex implementation problems, and their application follows clear negative repercussions on society and the state together, taking into account the rescheduling and review of those debts, but with other conditions and restrictions that may shackle the national economy and place it under its tutelage for a long time.

And Islamic banks here have to do what they should do in mitigating the effects of external indebtedness on society, as they (Islamic banks) have always presented themselves since their establishment as a supportive auxiliary to the national economy, in addressing various economic and social changes and developments, by playing an active role in the development of societies Islamic and developing it, through its contribution to employing and investing customers' deposits in various economic fields and activities, working to move the wheel of the national economy, activating social activities aimed at combating poverty, addressing the unemployment crisis and improving the standard of living for individuals.

المقدمة

مع التسليم بأن القروض تعدّ من الفعاليات الاقتصادية الهامة، وتمثل وسيلة اقتصادية هامة تسهم في تدعيم الاقتصاد الوطني على وفق ضوابط أخلاقية وتشريعية معينة، حيث تعد من مصادر التمويل التي تساهم في دعم عمليات الإنتاج والاستثمار والتنمية، إلا أنها سلاح ذو حدين، فقد تكون وسيلة ابتزاز للمحتاجين من خلال الفوائد المفروضة على المقترضين، والتي تتراكم مع مرور الوقت لتشكّل كتل رقمية كبيرة تثقل كاهل الدولة وقدرتها على الوفاء بتسديدها في المواعيد المحددة.

والقروض بشكل عام نوعين، داخلية تبقي الفوائد المترتبة عليها داخل البلد ولا يشكل التلكؤ في سدادها التعرض إلى ضغوط سياسية أو اقتصادية كتلك الناجمة عن القروض الخارجية المرتبطة في الغالب بمواثيق واتفاقيات دولية تتيح للدول الدائنة امكانية فرض شروط قاسية على الدول المدينة عند عدم السداد في موعد الاستحقاق .

ويبرز دور المصارف الإسلامية كأحد الدعامات الاقتصادية القادرة على المساهمة في التعامل مع الآثار الناجمة عن الاقتراض الخارجي عبر حزمة من السياسات الكفيلة بتخفيف آثاره السلبية على المجتمع . من خلال سياسات دعم قطاع الإنتاج السلعي، وتنمية الصادرات الوطنية، وتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي لتخفيف الآثار المباشرة الناجمة عن المديونية الخارجية. وعندما نقول مساهمة فإننا نعي تماما أن العبء الأكبر في التصدي لمشاكل المديونية يقع على عاتق الدولة بمؤسساتها الرسمية وتحديدًا جهازها المالي والمصرفي المركزي .

إن الاختلال في علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني والارتفاع في معدلات التضخم السنوية يؤدي الى جمود حركة الاستثمار في قطاع الإنتاج السلعي وتحول العديد من المستثمرين من الاستثمار في قطاع الإنتاج المادي الى الاستثمار في قطاع التوزيع والخدمات .

من هنا تبرز الحاجة الى جذب الاستثمار الخارجي كأحد أهم الأعمال التي ينبغي على المصارف الإسلامية القيام بها، فالمساهمة في تدعيم الاستثمار القومي وتشجيع جذب الاستثمار الخارجي خاصة عندما تكون الدولة مشغولة بخدمة الدين وفاقدة لثقة العملاء والمستثمرين، يعتبر من أهم الأدوار الاقتصادية التي يمكن أن يؤديها المصرف الإسلامي، على أن تتولى الدولة من جانبها تحسين ظروف الاستثمار اللوجستية بالتنسيق مع مؤسسات ضمان الاستثمارات العربية والإسلامية، فالدولة المضيفة يجب أن تقوم بتشريع عدد من القوانين والإجراءات وبما



يمكن الاستثمار الخارجي من الدخول بأمان الى ميدان النشاط الاقتصادي ودون تعقيدات روتينية أو شكلية، قد تسبب في ابتعاد المستثمر الخارجي عن تمويل إقامة مشاريع جديدة أو تطوير وتوسيع مشاريع قائمة، خاصة وأن المستثمر من جهته يحرص على سلامة استثماره من مخاطر الحيازة والتملك وممارسة الاستثمار في بيئة خارجية سيكون مضطرا للخضوع الى قوانينها وتعليماتها.

هذه الإجراءات وغيرها من قبل المصرف الإسلامي سوف تساهم بكل تأكيد في الحد من تأثير سياسات الهيئات المالية الدولية على الدول المدينة، وكذلك التقليل من سطوة وشروط الدول المانحة، وبما يوفر أرضية تتيح للدولة المتعثرة وجهازها المالي التعامل مع تلك الضغوطات بقوة وثقة أكبر.

أولا : مشكلة البحث :

تلخص مشكلة البحث فيما يأتي :

- صحيح إن إجراءات صندوق النقد الدولي في معالجة مشكلة تعثر الدول المدينة عن سداد ديونها الخارجية من خلال برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي والقائمة على أساس حرية المنافسة في السوق والخصخصة وإبعاد دور الدولة، ستتيح للتلقائية التطويرية المجال الكامل والظروف الملائمة لإحداث قفزات في النمو الاقتصادي، إلا أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية الناجمة عن تطبيق تلك البرامج على اقتصاد الدول المدينة، وواقع المجتمع برمته، لا يسمح بتطبيق كافة بنودها ضمن التوقيتات الزمنية المفروضة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات مساندة عاجلة من قبل الدولة المدينة كي تخفف من آثار التطبيق السلبية على المجتمع.

- وصحيح إن المصرف الإسلامي كطرف رديف ومساند للدولة في مواجهة مشكلة المديونية الخارجية، له دور كبير في التخفيف من تداعيات السياسات الأممية (الإصلاحية) وآثارها، ولكن هذا التدخل يواجه عقبات جمّة، منها ما يتعلق بطبيعة علاقة المصرف الإسلامي ببيئة العمل المحيطة به، وتحديدًا بعلاقته بالبنك المركزي، ومنها ما يتعلق بطبيعة نشاط المصرف الإسلامي وتركيزه على أنشطة تضمن له ربحا مستقرا مضمونا، وعزوفه عن صيغ تمويلية لها تأثير تنموي ايجابي، وتلك تحديات تبرز الحاجة الى تداركها، سواء من قبل الدولة المدينة وجهازها المصرفي المركزي، أو من قبل المصارف الإسلامية وأهمية تفعيل نشاطها الاستثماري.



ثانيا : منهجية البحث :

استخدمت في كتابة البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن .

ثالثا : الكلمات المفتاحية :

المصارف الإسلامية، الاقتراض الخارجي، المديونية الخارجية، الصكوك الإسلامية .
رابعا : خطة البحث :

المبحث الأول : ماهية المصارف الإسلامية وماهية المديونية الخارجية

المطلب الأول : ماهية المصارف الإسلامية .

المطلب الثاني : ماهية المديونية الخارجية.

المبحث الثاني : معالجة مشكلة المديونية الخارجية والآثار الناجمة عنها.

المطلب الأول : معالجة مشكلة المديونية الخارجية .

المطلب الثاني : الآثار الناجمة عن المديونية الخارجية.

المبحث الثالث : المصارف الاسلامية بين إشكالية العلاقة مع البنك المركزي وتنوع نشاطها
التمويلي .

المطلب الأول : العلاقة مع البنك المركزي

المطلب الثاني : تنوع النشاط التمويلي

المبحث الرابع : إجراءات المصارف الإسلامية في معالجة آثار المديونية الخارجية :

المطلب الأول : سداد عجز الموازنة العامة

المطلب الثاني : تنمية المدخرات المحلية

المطلب الثالث : تنمية الصادرات الوطنية

المطلب الرابع : معالجة هيكل الاستثمار

المطلب الخامس : رفع مستوى المعيشة

أولا : صكوك القرض الحسن

ثانيا : صندوق الزكاة

ثالثا : تمويل برامج الصحة والتعليم

النتائج والتوصيات

قائمة المراجع .



المبحث الأول

ماهية المصارف الإسلامية والمديونية الخارجية

المطلب الأول : ماهية المصارف الإسلامية

تمثل الخاصية الشرعية في عمل المصارف الإسلامية نقطة الافتراق البارزة عن المصارف التقليدية، ويفرض وجود هذه الخاصية وجود جهة رقابة شرعية تتولى تدقيق كافة المعاملات المالية والعقود والاتفاقات التجارية وتصدر الأحكام والتوصيات التي تضبط عمل المصرف الإسلامي لكي يبقى ملتزماً بالنهج الشرعي .

ويعرف المصرف الإسلامي بأنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ الربح أو الخسارة ، ومن خلال إطار الوكالة بنوعها العامة والخاصة^(١).

ولا تنحصر أنشطة المصرف الإسلامي في أعمال المصرفية المالية بل تتعداه الى مجالات أخرى كالأنشطة الاستثمارية والاجتماعية التي تساهم في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، فالبنك الإسلامي بنك تجاري تنموي اجتماعي، وهذا ما يميزه عن بقية البنوك التقليدية.

ويستمد المصرف الإسلامي الأحكام الشرعية لتعاملاته المختلفة من فقه المعاملات وصيغ المشاركة والبيوع والإجارة، وتنظم علاقة المودعين بالمصرف قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، فالمودعون يمثلون أرباب المال والمصرف الإسلامي يمثل المضارب.

وقد وضع البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية، جملة من الأهداف التي يسعى الى تحقيقها تتمثل في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية كالتخفيف من وطأة الفقر والارتقاء بالصحة والنهوض بالتعليم وتفعيل الحوكمة وتحقيق الإزدهار للشعوب^(٢).

فلمصارف الإسلامية نشاطات تؤكد البعد الاجتماعي من خلال القرض الحسن ونشاط صندوق الزكاة وأنشطة ثقافية أخرى لا تمارسها المصارف التقليدية، وكذلك وجود المصفاة

(١) مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية : <http://www.kantakji.com/banks>

(٢) موقع البنك الإسلامي للتنمية : <http://www.isdb.org/irj/portal/anonymouse>

الأخلاقية ميزة ضمن آليات الفحص والتدقيق في المصارف الإسلامية، التي تسبق دراسة الجدوى الاقتصادية، فأولاً يتم فحص المشروع المقدم شرعياً وأخلاقياً، ثم تأتي دراسة الجدوى ليتضح العائد المالي من المشروع .

المطلب الثاني : ماهية المديونية الخارجية

تضع القروض الخارجية بين يدي الدولة قوة شرائية إضافية بفعل توفير العملات الصعبة للدول النامية التي تعاني باستمرار من قلة حجم مدخراتها اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، ووجود فجوة في العملات بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه ومعدل الادخار المحلي، ويبرر الداعين للاقتراض الخارجي بأن القروض الخارجية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بنسب مئوية أكبر من زيادة فوائد القرض نفسه، فمثلاً إذا كان حجم القرض الصافي المطلوب يشكل نسبة ١٪ من حجم الناتج المحلي، وكانت نسبة النمو السنوية للناتج هي ٤٪، فإن العلاقة بين القرض والناتج المحلي هي ٤/١، وإذا كان سعر الفائدة على القروض الخارجية يساوي ٣٪ فإن عبء الفوائد على الناتج المحلي سيكون ٤/٣ من الزيادة في الناتج المحلي (تدفع كفوائد للدولة الدائنة)، إذ أن فوائد القروض الخارجية (والقول لمبرري الاقتراض الخارجي) لا تشكل إلا نسبة بسيطة من الزيادات الحاصلة للناتج المحلي الإجمالي، وإنفاق هذه القروض محلياً وتشجيع الاستثمار سيؤدي إلى قيام المشاريع الإنتاجية التي ستزيد الإيرادات العامة للدولة وستساهم في تسديد قيمة القروض الخارجية أيضاً، وبلاستعانة ببعض الإيرادات المحلية كزيادة الضرائب والرسوم المحلية^(١).

وقد حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة ١٩٨٨م المديونية والديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة، في أي فترة من الزمن ، للمقيمين في دولة معينة، تجاه غير المقيمين، لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس^(٢).
وبتعبير آخر تعني المديونية الخارجية حركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات هذه تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعاً الى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته

(١) أنظر: عجام، ميثم صاحب، علي، محمد سعود، (٢٠٠٦م) فح المديونية الخارجية للدول النامية، الأسباب والاستراتيجيات، ص ١٧٨، دار الكندي عمان.

(٢) العباس، بلقاسم، (٢٠٠٤م)، إدارة الديون الخارجية، ص ٥، بحث منشور ضمن سلسلة جسر التنمية ، سلسلة دورية، العدد ٣٠، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.



الخارجية عند موعد استحقاق القرض الاجنبي (مع الفوائد)، وخاصة عندما تكون الموازنة العامة للدولة تظهر عجزاً^(١).

وعادةً ما تلجأ الدول المدينة في حالات التعثر عن سداد القروض في نهاية المطاف إلى (إعادة جدولة القروض أو الديون)^(٢)، ولكن بشروط قد تكون أشد قساوة، مما ينعكس سلباً على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وتتشرك عوامل عدة في وجود مشكلة المديونية الخارجية، منها ما يتعلق بسلوك المدينين (جانب الطلب)، ومنها ما يتعلق بسلوك الدائنين (جانب العرض)^(٣).

* * *

(١) آمال، قحايرية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، ص ١٣٦، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ٣، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر.

(٢) وبهدف إعطاء نفس جديد لمالية الدول المدينة يقرر الدائنون منحها آجالاً إضافية، ويطلق على هذه العملية إعادة جدولة الديون الخارجية التي تقدم مكاسب لطرفي المعادلة. فبالنسبة للدائنين بإمكانهم أن يحصلوا لاحقاً على أموالهم بدلاً من التوقف النهائي للدولة المدينة عن الدفع، في حين أن الدول المدينة ستستغل فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية، وتنمية صادراتها للحصول على الموارد المالية اللازمة لسداد ديونها المؤجلة. صباح نعوش - إعادة جدولة الديون الخارجية، مقال على موقع الجزيرة نت - <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/14eab45f-ec8f-4ce0-b5e4-e2e-2d50626a9>

(٣) زكي، رمزي (١٩٨٤م)، أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة وعلاقتها بأزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة، ص ٣٧، ندوة الأزمة الاقتصادية العالمية، جامعة قاريونس، بنغازي.

المبحث الثاني

معالجة مشكلة المديونية الخارجية والآثار الناجمة عنها

المطلب الأول : معالجة مشكلة المديونية الخارجية

تقع معالجة مشكلة المديونية الخارجية في صلب اهتمام الدول الدائنة، في سعيها لضمان حصولها على أصل قروضها والفوائد المترتبة عليها، فقد إلزام صندوق النقد الدولي الدول المدينة بإدراج بعض البرامج في سياستها المالية والاقتصادية ومنها تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي حيث تعرف هذه البرامج بأنها "جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حدٍ سواء، باقتراح خبراء في شؤون النقد والمال ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال، وكل ذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار^(١). وتستند فكرة التثبيت والتكيف الهيكلي على جملة إجراءات يجب أن تتخذها الدول المدينة : كالخصخصة، وتقييد دور الدولة ورفع القيود، وضغط قيمة العملة، وتحرير التجارة^(٢). وهناك خصائص جوهرية في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي تنبثق عنها كل الآثار السلبية، كالطبيعة الانكماشية للبرامج، وانحياز تلك البرامج إلى مصلحة رأس المال، وإضعاف قوة الدولة^(٣). ويمكن تلخيص أهم الآثار الناجمة عن تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في^(٤).

أولاً : تؤدي سياسة رفع القيود من قبل الدولة عن الأسواق إلى سيطرة طبقة من التجار والميسورين السوق، وما يتبعه من آثار سلبية على مقدرات المجتمع.

(١) المغربي ، محمد عبدالله، تقرير عن سياسات التكيف الهيكلي والتصحيح الإقتصادي ، الجزء الأول ، موقع // <http://topic-ldaf.youneed.us/to>

(٢) الربيعي، فلاح خلف، برامج صندوق النقد الدولي وأزمة التنمية في الدول النامية، الحوار المتمدن - العدد: ٢٣٠٦ - ٢٠٠٨ / ٦ / ٨ - ٥٥ : ٥٥ منشور على موقع <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137119>

(٣) الناجي، محمد حامد، آثار برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على سوق العمل، مركز التنوير المعرفي ورشة : تداعيات سياسة التحرير الاقتصادي علي القطاعات المختلفة / <http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=82>

(٤) الناجي، آثار برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على سوق العمل، مصدر سابق.



ثانيا : سياسات تخفيض العملة والتكشف المالي لها انعكاسات خطيرة على حياة الفقراء وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود، مما سيحرمهم من الحصول على فرص التعليم والصحة على سبيل المثال.

ثالثا : ظهور اتجاه بين صفوف الدائنين يؤسس نظرتهم إلى مشكلة تعثر الدول المدينة بالسداد إلى مقايضة حقوق الملكية في المشاريع التي تملكها الدول المدينة بالدين الخارجي، مما يهدد السيادة الوطنية لهذه الدول، ويترك آثار سلبية على الأجيال القادمة^(١).

رابعا : زيادة أسعار موارد الطاقة وبخاصة تلك التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي والاقتراب من الأسعار العالمية لها، وزيادة الرسوم على خدمات التعليم والصحة.

خامسا : فلسفة كبح الأجور للقضاء على التضخم ستؤدي إلى استفحال البطالة وتفاقم حد الفقر خاصة وان الكسب من العمل يمثل المصدر الرئيسي لغالبية الافراد.

سادسا : عملية زيادة الضرائب والرسوم سيطال المواطن العادي البسيط الغير منتفع ربما بهذه القروض أصلا، حتى يتحمل وزر سدادها.

المطلب الثاني : الآثار الناجمة عن المديونية الخارجية

تختلف الآثار الناجمة عن المديونية الخارجية وتباين تأثيراتها من بلد الى آخر باختلاف حجم الديون نفسها وأجالها، وبنية البلد ومقوماته الاقتصادية، وكفاءة تعامل الاقتصاد المدين مع الموارد المالية المتاحة، فضلا عن عوامل سياسية واجتماعية أخرى، ويمكن رصد ما تلحقه المديونية الخارجية من آثار بما يأتي^(٢).

أولا : تقلص احتياطي الدولة الاستراتيجي

ستلجأ الدولة المدينة إلى الطلب من الاحتياطي الاستراتيجي لديها للإيفاء بالتزاماتها، وهذا مستوى حرج من الضيق تصل اليه الدولة، سيؤدي الى هبوط الاحتياطات الدولية الى مستويات حرجة^(٣).

(١) أنظر: بلال، انعكاسات المديونية الخارجية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سابق، ص ٨٥.
(٢) انظر للمزيد: حرיתי، فضيلة جنوحات، (٢٠٠٦م)، اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، ص ١١٠ وما بعدها، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

(٣) حرיתי، فضيلة، إشكالية الديون الخارجية، ص ١٣٩.

ثانيا : تقلص الواردات وظهور التضخم المستورد

مع ارتفاع الديون في بلد ما هناك إمكانية لجوء الحكومة الى تمويل التزامات خدمة الدين باتخاذ تدابير تشويهية كزيادة المعروض النقدي، مما يسبب ظهور التضخم المستورد الذي ينشأ نتيجة ارتفاع البطالة وانخفاض معدل النمو واصطدام الصادرات بانخفاض الطلب عليها، فيرتفع العجز في ميزان المدفوعات ويزداد الميل الى الاقتراض الخارجي أكثر^(١).

ثالثا : تقلص الاستثمارات

ومن الطبيعي أن الاستثمارات في المشاريع الانتاجية ستتوقف لعدم قدرة هذه المشاريع على سداد أعباء الدين الخارجي^(٢)، وحتى لو كانت هذه المشاريع الاستثمارية إنتاجية وذات مردود مالي، فقد تكون شروط إقامتها غير ملائمة فيما يتعلق بحجم الفوائد وتحمل تسديد وخدمة الدين مستقبلا^(٣).

رابعا : تقلص في مستوى دخل الفرد

أظهرت دراسات تابعة للأمم المتحدة أن مستوى دخل الفرد في الدول التي لا تعاني من مشاكل خدمة الديون قد شهد نمواً مضطرباً وصلت إلى معدل ٤٪ سنوياً، بينما في البلدان الواقعة في فحx المديونية، تقلص دخل الفرد فيها إلى (-١،٥٪)^(٤).

خامسا : الآثار على الأجيال القادمة

عادة ما يتم الاقتراض الخارجي في زمان على أن يتم سداد الدين وخدمته في زمان لاحق، لذا فإن الاقتراض الخارجي سيكون عبئاً ثقيلاً على تلك الأجيال القادمة التي ستجد نفسها تتحمل تبعات ديون لا دخل لها فيها^(٥).

سادسا : الآثار على البيئة

الإفراط في الري والاستغلال الجائر للثروات الباطنية والمعدنية، كلها أمثلة على تأثير البيئة، وبدون بيئة سليمة فلا أمل بفائض من الإيرادات المالية لسداد الديون والإيفاء بالالتزامات المستحقة.

(١) آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية، ص ١٤٥.

(٢) أنظر: بلال حافظ محمد (٢٠٠٢م)، انعكاسات المديونية الخارجية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية غير النفطية، ص ٧٩، رسالة غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين.

(٣) أنظر: حريتي، فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وآثارها، مصدر سابق، ص ١١٠.

(٤) أنظر: عجام، علي، فحx المديونية الخارجية، مصدر سابق، ص ١٣٥.

(٥) انظر : عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠٣م)، الدين العام : المفاهيم - المؤشرات - الآثار ، بالتطبيق على حالة مصر، ص١٧، بحث مقدم الى ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر

المبحث الثالث

المصارف الإسلامية بين إشكالية العلاقة مع البنك المركزي وتنوع نشاطها التمويلي

المصارف الإسلامية من جانبها قطاع مالي واجتماعي داعم للدولة، لها مساهمات فعالة في مواجهة آثار مشكلة المديونية الخارجية، والآثار الناجمة عن تطبيق برامج الهيئات الدولية لمعالجة المشكلة، من خلال امتلاكها بعض الخصائص لكي تنفذ اجراءاتها في العمل على تخفيف الآثار الناجمة عن المديونية الخارجية بالقدر الذي يسمح باستمرار التنمية وتحقيق النمو في قطاعات الاقتصاد ولو بحدوده الدنيا. منها ما يتعلق بطبيعة علاقة المصرف الاسلامي مع البنك المركزي، ومنها ما يتعلق بطبيعة نشاط المصرف الإسلامي ذاته.

المطلب الاول : العلاقة مع البنك المركزي

يلعب البنك المركزي دوراً مهماً في تمثيل الدولة ورسم سياستها الاقتصادية من خلال مراقبة النشاط الاقتصادي، والتحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق، وضبط السياسة النقدية، وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل، وإصدار الأوراق النقدية، والمحافظة على مستويات الدخل والأسعار، ومراقبة أسعار الصرف، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الحياة الاقتصادية، وغيرها من المهام والوظائف.

ويستخدم البنك المركزي في مهامه تلك ادوات مختلفة، كسعر الفائدة والخصم والاصدار النقدي بهدف السيطرة على عرض النقود، تمهيدا للسيطرة على التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وبالتالي تحقيق نمو مطرد في الاقتصاد .

وبالرغم من أهمية الأدوار الوظيفية التي ينهض بها البنك المركزي من خلال تحمله لأعباء المسؤولية القانونية، فإن ثمة اشكالات في إطار علاقته مع الجهاز المصرفي الإسلامي، الذي يعتمد آليات وأدوات تمويلية خاصة في تسيير نشاطه تحكمها ضوابط الشريعة الإسلامية، وإذا أراد البنك المركزي ان يقيم علاقة وطيدة مع المصارف الإسلامية تحقيقا لمقصد نمو الاقتصاد، كغاية مشتركة يسعى كلا الطرفين الى تحقيقها، فينبغي أن يعتمد آليات ووسائل خاصة في بناء علاقته تلك، خاصة وإننا نتحدث عن فئات عريضة من المجتمع المسلم يمثلون مادة



المصارف الإسلامية ورصيدا الادخاري، فضلا عن الأهمية الفنية لوجود المصارف الإسلامية بآلياتها الخاصة، بتأثيرها المباشر في ضبط النقود والنشاط الاستثماري والادخاري فالبنوك الإسلامية وبحكم التكوين الهيكلي لمواردها وطبيعة عملها لا يمكن لها قبول آلية التعامل ذاتها المتبعة بين البنك المركزي والمصارف التجارية الأخرى، فهذا فيه خطر على المصرف الإسلامي من وقوعه في المحذور الشرعي، فضلا عن الحيف الذي سيلحق به ماليا. فمثلا تمثل ودائع الاستثمار الجزء الأكبر من إجمالي ودائع البنوك الإسلامية قياسا بالودائع الجارية التي يقل وجودها فيه، بينما يغلب استخدامها في المصارف التقليدية، وبالتالي فان النقود الجديدة الناتجة عن عملية الإقراض والاستقراض ستكون قليلة في المصارف الإسلامية، مما ييسر الى حد بعيد مهمة البنك المركزي في رقابة السياسة النقدية، بمعنى ان التوسع النقدي في المصارف الإسلامية سيكون اقل حجما، ولا يشكل عبئا كبيرا على البنك المركزي في هذه الحالة^(١).

ضاف الى ذلك أنه عندما يلجأ البنك المركزي الى تطبيق آلية الاحتياطي القانوني على المصارف الإسلامية بنفس النسبة التي تطبق فيها على المصارف التقليدية، فان المصارف التقليدية ستغطي على الفور نسبة الاحتياط القانوني من ودائعها الجارية الكبيرة، بينما المصارف الإسلامية لا يمكنها فعل ذلك، مما سيضطرها الى تغطية هذه النسبة من أموال المودعين الذين أودعوا أموالهم على أساس المضاربة المطلقة لغرض الاستثمار، باعتبار المصرف الإسلامي مضارب وهم أرباب المال، وبالتالي سيكون هناك قلة في العوائد المتحققة نتيجة قلة الموارد المستثمرة، ونفس الشيء يقال عن سعر إعادة الخصم، ومحددات تملك العقارات، أو نسب المساهمة في حصص الشركات، ونحوها من التعليمات التي يلزم بها البنك المركزي للدولة جميع المصارف المحلية^(٢)، إذ إن تقييد حق المصارف الإسلامية في تملك العقارات، وفي حقها في تملك المنقول والتعامل به، وتقييد العمل المصرفي بعدم الاستثمار المباشر في التجارة والصناعة، تخصيص لأمر الشرع بغير مخصص شرعي فلا يجوز^(٣)، بل على العكس إن العقود التي يتعامل بها المصرف الإسلامي والتي تقوم على معامل المشاركة في الربح والخسارة، تتضمن بطريق

(١) البعلي، عبد الحميد محمود، العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والبنوك التقليدية الأخرى، ص ١٩، منشور على موقع http://sharea.gov.kw/d2/sec/sec_id/index.php?cat_id=38

(٢) انظر: ناصر، سليمان (٢٠٠٥م)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، ص ٧-٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

(٣) انظر: البعلي، العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية، ص ٤-٧.



قاطع تحمل الممول أو حامل الصك لمخاطر الاستثمار في المشروع، وبالتالي لا يشكل عبئاً على البنك المركزي، بخلاف الودائع الادخارية أو لأجل في البنوك التقليدية، فأسمالها مضمون مما يؤثر على عرض النقود في المجتمع وما يمثله ذلك من عبء ثقيل على البنك المركزي، ومن هنا ينبغي على البنك المركزي مراعاة خصوصية المصرف الإسلامي في التعامل الخالي من الربا كمعيار موضوعي ملائم في بلورة علاقات جديدة بينهما، تكون كفيلة باضطلاع المصرف الإسلامي بدوره في دعم الاقتصاد الوطني ومد يد العون للدولة، وخاصة عند التعرض لأزمات مالية ومشكلات اقتصادية كمشكلة المديونية الخارجية، من خلال تطوير معايير وأدوات للرقابة والتوجيه في البنك المركزي لكي تستوعب خصوصية المصارف الإسلامية، وإدخال تعديل تنظيمي في بعض جوانب هيكله الوظيفي، وبعض التعديل في سياسته المصرفية بما يضمن مباشرة نشاطه بأكبر قدر من المرونة والفاعلية، والمقترح كذلك إنشاء وحدة تنظيمية جديدة في هيكله التنظيمي متخصصة ومؤهلة تأهيلاً فنياً لأعمال وأنشطة المصارف الإسلامية ومراقبتها، وبالتالي تمكين البنك المركزي من الإشراف عليها بكل دقة وكفاءة^(١).

المطلب الثاني : تنوع النشاط التمويلي

منذ أن أعلنت المصارف الإسلامية عند إنشائها على نيتها إحلال القراض محل القرض في عملها، بداعي اجتذاب الودائع للاستثمار، إلا أنه قلما لوحظ لجوء المصارف الإسلامية إلى هذا الأسلوب في مجال توظيف الأموال، بحيث أخذت تبخر بعيداً عن المشاركات والمضاربات، باتجاه المدائبات والمواعيد الملزمة، والإيجارات التمويلية، وتعويضات المماطلة، فاقتربت بذلك شيئاً فشيئاً من أساليب البنوك التقليدية في العمل، بعد أن وقعت رهينة أداة استثمارية واحدة هي المرابحة التي وجدتها مناسبة لتحقيق أرباح مضمونة لها، على حساب الاستفادة من بقية صيغ وأدوات التمويل الإسلامية التي تتمتع بحيوية ومرونة عالية تساعدها في المساهمة في الاستثمار المتنوع لمختلف القطاعات، وذلك أدى إلى ضعف قدرات المصارف الإسلامية الاستثمارية وخاصة طويل الأجل؛ (مع إن الأولى أن يكون هناك تنوع في تمويل الاستثمارات فلكل مشروع قصير الأجل أو متوسط أو طويل مزايا وفوائد تحددها احتياجات المجتمع التنموية، ومعدل الدخل لأفراده). وفي هذا الاتجاه تشير الإحصاءات إلى تدنٍ واضح لنسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في المصارف الإسلامية، إذ أن أفضل معدل لنسبة

(١) انظر : البعلي، العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية، ص ١٥-٢٢.

الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في هذه المصارف حققه البنك الإسلامي الأردني بنسبة ٣٠،٢٨٪، يليه بنك فيصل الإسلامي بنسبة ٣٠،٠٨٪، فالمصرف الإسلامي الدولي بنسبة ١٠،٠٩٪، ثم بنك التمويل المصري السعودي بنسبة ٠،٨٢٪، وهذا يعني سيطرة الاستثمار قصير الأجل على غالبية الموارد المتاحة للتوظيف في المصارف الإسلامية، مما يحول دون الاعتماد عليها في الاستثمار طويل الأجل^(١).

والحقيقة أنه إزاء الأرقام المسجلة عن حجم الأصول الإجمالية وأعداد المصارف الإسلامية المتزايدة، كان يفترض أن يكون أداءها في دعم الاستثمار القومي أفضل مما هو عليه اليوم، ولكن المتتبع للنسب المشار إليها أعلاه يلاحظ تقلص كبير في دعم الاستثمار وبشكل لا يتناسب مع حجم مدخرات المصارف ولا التوسع في هيكلها وأعدادها. ولعل أحد أسباب ذلك هو عدم الاعتناء بالأدوات والصيغ التمويلية الإسلامية المبتكرة حديثاً والتي تنوعت لكي تستجيب لمختلف الأنشطة والمشاريع الاقتصادية، ولقد أحدثت في ميدان التطبيق صدى واسع من النجاح، منها ما يطلق عليه الصكوك الإسلامية كمنتج مالي معاصر أثبت كفاءته التمويلية في تنمية المدخرات المحلية للمودعين، وتوظيفها للاستثمار الحقيقي في مشاريع مختلفة الآجال^(٢).

(١) دوابه، اشرف محمد (٢٠٠٦) دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، ص ٧٩، ط ١، دار السلام، مصر.

(٢) يحكم اصدار وتداول حقوق الملكية قرار مجمع الفقه الاسلامي الدولي رقم ٣٠ (٤/٥) الصادر في ١١-٢-١٩٨٨ المتضمن شرحاً مطولاً حول السندات.

وعلى العموم فإن إصدار الأوراق المالية الإسلامية محكوم بضوابط شرعية عامة وخاصة منها: أن يمثل الصك ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أُصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته.

ويقوم العقد في الصكوك على أساس أن شروط التعاقد تحدها (نشرة الإصدار) وأن (الإيجاب) يعبر عنه (الإكتتاب) في هذه الصكوك، وأن (القبول) تعبر عنه موافقة الجهة المصدرة.

وأن ينص في النشرة على الإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى وجود هيئة رقابة شرعية تعتمد آلية الإصدار وتراقب تنفيذه طوال الوقت.

وأن تتضمن النشرة تحديد مجال الاستثمار وتحديد صيغة التمويل الإسلامي الذي تصدر الصكوك على أساسها، كالمضاربة، أو المشاركة، أو المرابحة، وغيرها من الضوابط العامة والخاصة.

لا يجوز أن تشمل نشرة الإصدار أو الصكوك على نص بضمان حصة الشريك في رأس المال، أو ضمان ربح مقطوع، أو منسوب إلى رأس المال.

لا يجوز أن تتضمن نشرة الإصدار، ولا الصكوك المصدرة على أساسها نصاً يؤدي إلى احتمال قطع الشركة في الربح؛ حيث توزع الأرباح بحسب رؤوس الأموال.

لا يجوز أن تشمل نشرة الإصدار، ولا الصك الصادر بناء عليها على نص يلزم أحد الشركاء ببيع حصته، ولو كان معلقاً أو مضافاً للمستقبل.



والصكوك هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله^(١). ويشترك حملة الصكوك في صافي أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها، وهي قابلة للتداول ما لم تمثل نقداً أو ديناً محضاً، ولا تمثل الصكوك ديناً لحاملها في ذمة مصدرها، ويعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية^(٢)، فالغرض من الصكوك هو اقتناء الموجودات المدرة للدخل، حيث يهيئ هذا الاقتناء لقطاع الأعمال الحصول على الموجودات المطلوبة للنشاط الاقتصادي بأقل تكلفة تمويل ممكنة، كما يهيئ لحملة الصكوك المشاركة في الدخل الناجم عن النشاط الاقتصادي، والصكوك بشكل عام على ثلاثة أنواع: الصكوك المتمثلة في موجودات الأعيان ويمثلها: (صكوك المضاربة وصكوك المشاركة)، والصكوك الإسلامية المتمثلة في المنافع ويمثلها (صكوك الإجارة)، والصكوك الإسلامية المتمثلة في موجودات الديون ويمثلها: (صكوك المرابحة وصكوك السلم وصكوك الاستصناع)^(٣).



عدم جواز اشتراط مبلغ محدد لحملة الصكوك، أو صاحب المشروع في نشرة الإصدار والصكوك الصادرة بناء عليها. فضلاً عن غيرها من الشروط الواجب مراعاتها في إصدار وتداول الصكوك الشرعية. أنظر للمزيد: الزعتري، علاء الدين (٢٠١٠م)، الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها، دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار، ص ٣٧، بحث مقدّم لورشة العمل التي أقامتها شركة BDO بعنوان (الصكوك الإسلامية؛ تحديات، تنمية، ممارسات دولية) عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠٠٧، البند ٢ من المعيار الشرعي رقم ١٧.

(٢) الجارحي، معبد علي، أبو زيد، عبد العظيم جلال، (٢٠١٠م)، أسواق الصكوك الإسلامية وكيفية الارتقاء بها، ص ٢٨٨، بحث مقدم إلى ندوة (الصكوك الإسلامية: عرض وتقييم)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

(٣) أنظر لمزيد من التفصيل: الحنيطي، هناء محمد هلال (٢٠١٥) دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، ص ٥٥٥-٥٥٧، دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٤٢، العدد ٢، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.

المبحث الرابع

إجراءات المصارف الإسلامية في معالجة آثار المديونية الخارجية

بادئ ذي بدء ينبغي الإشارة الى ان مشاكل المديونية والعجز في الميزانية العامة هو أمر محتمل الحدوث في أي دولة، وان من واجب الدولة التصدي لتلك المشاكل بكافة الوسائل المتاحة لحماية نظامها المالي والاقتصادي.

ولكن المصارف الإسلامية يمكن أن تساهم في معالجة آثار المديونية الخارجية كجزء أساسي من تنفيذ التزاماتها التي أعلنت عنها منذ تأسيسها وهو دعم الاقتصاد المحلي والمساهمة في تنمية المجتمع.

وفيما يأتي لبعض الإجراءات التي يمكن للمصارف الإسلامية القيام بها في التعامل مع آثار المديونية الخارجية:

المطلب الأول : سداد عجز الميزانية العامة

عندما تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً تكون النفقات العامة فيها أكبر من الإيرادات، بسبب عجز الدولة في الحصول على الموارد الذاتية من الضرائب والرسوم وعوائد الشركات لتنفيذ برامج الإنفاق العام، يمكن للمصارف الإسلامية المساهمة في تمويل الدولة المدينة وإقراضها وبما يساعدها على القيام بتنفيذ برامج الإنفاق العام من تعليم وصحة ونقل واتصالات، وإدامة عمل المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنى التحتية، وتقديم المعونات من خلال برامج الضمان الاجتماعي، ودعم السلع الاستهلاكية، فضلاً عن تقديم كل ما يلزم للدفاع عن الوطن من تجهيزات ومعدات وأسلحة ونحوها، أما الاقتراض الخارجي فيجب أن لا يكون إلا في حالات الضرورة القصوى، وبضمان إعادة القروض الى أصحابها ضمن رؤية واضحة وتوقيت مدروس^(١).

وعلى صعيد ذي صلة يساهم إصلاح الخلل في علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية في إحداث حالة من التعاون الوثيق والتكامل بينهما في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية، ويتجلى ذلك في معالجة العجز في الميزانية العامة، إذ بإمكان المصرف الإسلامي أن

(١) انظر: عمر، محمد عبد الحليم، الدين العام : المفاهيم - المؤشرات - الآثار، مصدر سابق، ص ٢٠.



يساهم مساهمة جادة في هذا الاتجاه، عبر تمويل البنود والفقرات التي بنيت على الاستدانة والدفع بالآجل.

وبإمكان البنك المركزي للدولة أن يستفيد من منتجات وأدوات المالية الإسلامية وبما يساهم في معالجة عجز الموازنة العامة، من خلال إصدار ما يعرف بالصكوك الإسلامية بديلا عن السندات وأذونات الخزينة المستخدمة في تجميع المدخرات وتعبئتها، والتي لا تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية.

فالدولة حينما تواجه عجزا ماليا فإنها تحاول علاجه من خلال البحث عن موارد إضافية من الغير تظهر في الموازنة بصورة ديون، حيث تلجأ الحكومة الى الاقتراض لسد أثمان عناصر الموازنة الاستثمارية، وهذه القروض معلوم أنها بفوائد ربوية تحرمها الشريعة الإسلامية، بينما التمويل يكون من خارج الموازنة في معالجة عجز الموازنة العامة بالأدوات المالية الإسلامية، ولا يرتب ديونا على الحكومة.

فمثلا يمكن للدولة أن تستخدم في تغطية عجز موازنتها العامة صكوك المضاربة بدلا من سندات الخزينة لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام، حيث تقوم الحكومة بإصدار كمية من هذه الصكوك وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع معين، أو توسيع مشروع قائم، فتكون مضاربة تختلط فيها الأموال، وميزة هذا الأسلوب التمويلي أن الإدارة تبتعد عن رب المال، مما يتيح بقاء سلطة الدولة وإدارتها للمشروعات المستهدفة بالتمويل، وعدم تدخل الجهة الممولة بالتأثير على إدارة تلك المشروعات الاستثمارية، وهذا الفصل مهم جدا في إنجاح الهدف من التمويل والمحافظة على الخطط الاستراتيجية من إقامة تلك المشاريع^(١).

كما يمكن تمويل العجز في شركات القطاع العام بصكوك المشاركة والتي تتيح للقطاع الخاص تملك وإدارة بعض المشاريع العامة، أو إعادة تأهيل بعض المنشآت الصناعية، بدلا من اضطرار الدولة الى بيع تلك المشاريع والمصانع الى القطاع الخاص بأسعار مخفضة^(٢).

كذلك يمكن تمويل فقرات وبنود الموازنة المتعلقة بشراء المعدات والآلات ووسائل النقل عن طريق المرابحة مع البنوك الإسلامية، بإصدار صكوك مرابحة ذات استحقاقات متتالية، بحيث

(١) قحف، منذر، (٢٠٠٠)، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، بحث رقم ٣٩، ص ٣٠، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.

(٢) داودي، الطيب، كردودي، صبرينة، (٢٠١٤)، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، بحث مقدم الى المؤتمر الأول حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، ص ٨، <http://eco.univ-setif.dz/uploads> /الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية -

تخدم هدف السيولة لدى مشتريها^(١)، بدلا من التمويل من الموازنة العامة للدولة في صورة قروض تمنح لهذه الشركات والتي سوف تثقل كاهل الدولة بالمستقبل . وكذلك تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الخدمية كالجوامع والمستشفيات والنقل وتعويض الميزانية المخصصة للتعليم بصكوك لمنافع، بأن تبيع الحكومة منتج معين كخدمات منافع في مجال التعليم أو الصحة أو النقل والحصول على الأموال مقابل التعهد بتقديم تلك الخدمات في المستقبل، وذلك بإصدار صكوك رسوم خدمات حكومية أو صكوك رسوم المدارس والجامعات وصكوك الرعايا الصحية وخدمة النقل ونحوها، بدلا من تمويله بصورة إعانات من الموازنة العامة^(٢).

المطلب الثاني : تنمية المدخرات المالية

ارتفاع الأسعار للسلع الأساسية والخدمات ورفع الدعم عن السلع الغذائية الأساسية كأحد اشتراطات المنظمات الأممية في التصدي لمشكلة المديونية الخارجية ومعالجتها، يعني انخفاض في الدخل النقدية الموجهة للادخار، وزيادة في حجم الدخل النقدية المخصصة لغرض الاستهلاك، وكما هو معلوم فإن محددات الادخار تعتمد بشكل رئيسي على مستوى دخل الفرد ومتوسط نصيبه من الدخل القومي، وهي في الدول النامية نسب متدنية جدا. وهنا يأتي دور المصارف الإسلامية في الحث على تنمية المدخرات المحلية، من خلال حث الأفراد عبر سياسات تشجيعية للادخار في المصارف الإسلامية، ومن ثم تعبئة هذه المدخرات بغية توظيفها في أنشطة استثمارية وإنتاجية من شأنها المساهمة في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتضييق فجوة فائض الطلب، وصولا الى تحقيق الاستقرار في الأسعار. فالمصارف الإسلامية مهياة لذلك، فبعد أن كانت آحادا وأجمالي أصولها متواضع، فقد شهدت في السنوات الأخيرة طفرة كبيرة في أعدادها وحجم أصولها المالية.

حيث تشير الإحصاءات الى أن إجمالي الأصول لآخر سنة متوفرة عند مقارنتها بنفس الأرقام قبل ثلاث سنوات تبين أن المصارف الإسلامية قد سجلت معدلا من النمو السنوي يبلغ ٢٢ بالمائة في الأصول حول العالم، إذ أن إجمالي الأصول لدى ١٥٠ مصرفا تجاريا إسلاميا يبلغ بحدود ١١٣٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٢ / ٢٠١٣م، وهذا الرقم لا يمثل أصول صناعة

(١) قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة، ص ٤٩.

(٢) قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة، ص ٣٧-٤١.



التمويل الإسلامي كاملة حول العالم، فلا يتضمن الأصول المتعلقة بالنوافذ الإسلامية لدى البنوك التجارية غير الإسلامية، ولا يشمل كذلك المصارف الإسلامية غير التجارية، كبنوك الاستثمار والتنمية وبنوك وشركات التمويل المتخصصة^(١).

وهذا يستلزم تضافر جهود المصرف المركزي للدولة مع القطاع المصرفي الإسلامي من أجل إحداث توسع نقدي قادر على توليد طلب ملائم لتوظيف الموارد المالية والبشرية العاطلة توظيفاً مربحاً، ويكون ذلك من خلال تطوير سوق أولية وثانوية إسلامية تختلف في أدائها عن أسواق المال التقليدية؛ فالأسواق الأولية نحتاج إليها في تقديم الموارد المالية لمن يستطيع استخدامها بطريقة إنتاجية، والأسواق الثانوية ضرورية لمساعدة المدخرين والمستثمرين على تسهيل استثماراتهم كلما شعروا بالحاجة إلى ذلك، وغيابها يعني معاودة المدخرين إلى الاكتناز، وبالتالي حرمان الاقتصاد من الأموال اللازمة للتنمية^(٢).

وكما اشرنا سابقاً لقد أصبح بالإمكان استخدام الموارد المالية ومن خلال الصكوك الاستثمارية في إقامة مشاريع مفيدة للمجتمع، وإتاحة الفرصة لصغار المدخرين وذوي الدخل المحدود في تمويل تلك المشروعات، مما يساعد في تقليل نسب البطالة وخلق فرص عمل جديدة للشباب، ففي ماليزيا عمدت الحكومة على إطلاق نوعاً جديداً من الصكوك الإسلامية تتميز بالمرونة وسهولة التداول، حيث خصصت أحد الإصدارات لتمويل مشروع خط قطار جديد في العاصمة كوالالمبور تبلغ قيمته ٥١ مليار دولار، خصص منها نحو ٣٠٠ مليون دولار للمواطنين ذوي الدخل المحدود وصغار المستثمرين، ولا يحتاج المواطن سوى مبلغ ٣٠٠ دولار للبدء بالاستثمار بمرحلة الطرح العام الأولى، والحكومة هي التي تضمن بنفسها رؤوس أموال المواطنين والمستثمرين الصغار، كما أن هذه الصكوك معفاة من الضرائب وعوائدها محددة مسبقاً باعتبار أنها صكوك مرابحة تقدم على شكل كوبونات وتدفع على فترات منتظمة، وذلك يمثل فرصة للمواطنين في الاشتراك بتمويل مشاريع البنية التحتية بلدهم والمساهمة في ازدهاره وتطويره^(٣)، والنموذج الماليزي قابل للتطبيق في العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي بالإمكان الاهتمام بتمويلها من خلال هذا الأسلوب.

(١) انظر: التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، الصيرفة الإسلامية: النمو والكفاءة والاستقرار، ص ٢٦-٢٩، جامعة حمدان بن محمد الذكية، مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي.

(٢) شايرا، محمد عمر (١٩٩٢)، نحو نظام نقدي عادل، ص ٦٤-٦٦، ط ٣، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا.

(٣) نشرة تعريفية صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، الصكوك في ٣٠ سؤال وجواب، ص ٨، www.eifa.co

المطلب الثالث: تنمية الصادرات الوطنية

يعد هدف القضاء على فجوة الطلب وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، من أهم الأهداف التي يسعى المصرف الإسلامي الى تحقيقها، من خلال دعم قطاع الإنتاج السلعي ورفع معدلات نموه السنوي، وبما يساهم في تحقيق زيادة في حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات عن حجم الطلب الكلي عليها، وخلق الفائض في الميزان التجاري وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وبالتالي زيادة حصيلة البلد من العملة الصعبة المهمة في خدمة أعباء الديون الخارجية المستحقة على الدولة المدينة^(١)، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم الإنتاج الزراعي والصناعي، والاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي لها إسهامات كبيرة في تنمية المجتمع^(٢)، عبر توفير السلع الضرورية لسوق الاستهلاك المباشر، وتوفير فرص عمل للشباب، فضلا عن تزويد فائض إنتاجها لمصانع الغذاء، وبالتالي دعم قطاع التصدير ورفده بمنتجات صناعية محلية، خاصة عند الاهتمام بجودة ونوعية المنتج وإعداداه بالشكل الذي يقيه في جو المنافسة الخارجي، وكل ذلك بعد أن يكون المنتج قد أمّن الاحتياج المحلي .

والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة يكون تمويلها برأس المال العامل (التشغيلي)، الذي يخصص لمتطلبات تشغيل المنشأة من يوم لآخر وتسيير عملياتها واستمرار الدورة الإنتاجية فيها، وهي المتطلبات قصيرة الأجل (من غير الأصول الثابتة) التي تكرر بتكرار الإنتاج^(٣)، وهذا النوع التمويلي يتناسب مع صيغة بيع السلم^(٤).

أما المشاريع الزراعية الكبيرة فالأسلوب الأمثل لتمويلها يكون برأس المال الثابت (الإنشائي)، وهذا النوع التمويلي ملائم كذلك للمنشآت الصناعية الكبيرة، بالاعتماد على تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتملك، وعادة ماتستخدم هذه الصيغة في العقود طويلة الأجل وهي من العقود التي تساهم في إحداث تنمية إقتصادية حقيقية لما لها من خاصية مرنة تضمن انتقال ملكية الأصول الثابتة الى الطرف الآخر بعد إيفاء حصة المصرف الإسلامي تدريجيا^(٥).

(١) حريتي، فضيلة، اشكالية الديون الخارجية وآثارها، مصدر سابق، ص ٨٥.

(٢) دوابة، اشرف محمد (٢٠٠٧)، دراسات في التمويل الإسلامي، ط ١، ص ٢٠٠، دار السلام، القاهرة .

(٣) السعيد، عثمان محجوب (١٩٩٣م)، دراسة فنية عن المشاركة في رأس المال التشغيلي للقطاع الصناعي، ص ٨٩-٩٠ البحث الرابع المقدم الى وقائع ندوة رقم (٢٩) في السودان بعنوان : صيغ تمويل التنمية في الاسلام، تحرير: فخري حسين عزوي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، السعودية.

(٤) حماد، نزيه (٢٠٠١م)، قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، ط ١، ص ١٧، دار القلم، دمشق .

(٥) أنظر لمزيد من التفصيل: السبعوي، مدحت جاسم (٢٠١٥م)، تفعيل التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي والصناعي، ص ٧١-٧٩، المجلد ٢٣، العدد ٢، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان.



المطلب الرابع : علاج الاختلال في هيكل الاستثمار

يساهم الاختلال في علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني، والارتفاع في معدلات التضخم السنوية، الى جمود حركة الاستثمار في قطاع الإنتاج السلعي، وتحول العديد من المستثمرين من الاستثمار في قطاع الإنتاج المادي، الى الاستثمار في قطاع التوزيع والخدمات^(١). وهنا تبرز الحاجة الى جذب الاستثمار الخارجي، والمساهمة في تدعيم الاستثمار القومي، كأحد أهم المهام والأدوار الاقتصادية التي على المصارف الإسلامية القيام بها، خاصة عندما تكون الدولة مشغولة بخدمة الدين وفاقدة لثقة المستثمرين، فبإمكان المصرف الإسلامي أن يشجع على جذب الاستثمارات الخارجية من جانبه، بينما تتولى الدولة من جانبها تحسين ظروف الاستثمار اللوجستية بالتنسيق مع مؤسسات ضمان الاستثمار العربية والإسلامية، فالدولة المضيفة يجب أن تقوم بتشريع عدد من القوانين والإجراءات التي تضمن سلامة الاستثمارات الخارجية من مخاطر الحيازة والتملك في بيئة خارجية، سيكون المستثمر فيها مضطرا للخضوع الى قوانينها وتعليماتها، قد تفضي الى تعقيدات لوجستية، تكون كفيلة في ابتعاد المستثمر الخارجي عن تمويل إقامة مشاريع جديدة أو تطوير وتوسيع مشاريع قائمة.

والمصارف الإسلامية من جانبها مدعوة الى تنشيط الدخول الى ميدان الاستثمار عبر توظيف وطرح أدوات استثمارية ملائمة وبما يضمن تقليل التعرض للمخاطر الى الحدود المعتادة، فلا يمكن الغاءها في الاقتصاد الإسلامي (فالخراج بالضمان)^(٢)، وذلك من خلال عدة خيارات وسيطة للتمويل، أهمها استخدام الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية معاصرة. إذ تعمل المصارف الإسلامية من خلال الصكوك الاستثمارية على جذب المدخرات ثم تجميعها ثم توجيهها الى الأنشطة الاستثمارية المختلفة وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي .

المطلب الخامس : رفع مستوى المعيشة

ساهمت الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية في حدوث تدهور في مستوى معيشة شريحة كبيرة من المجتمع، على حساب انتعاش طبقة صغيرة من التجار ورجال الأعمال الذين خدمتهم تلك الارتفاعات، مما أحدث تفاوتاً كبيراً في مستوى المعيشة بين طبقات المجتمع، ويأتي تدخل المصرف الإسلامي لرفع مستوى المعيشة فيما يأتي من إجراءات^(٣) :

(١) انظر: الجلال، أحمد، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم، مصدر سابق، ص ٢٣٥.
(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، رقم ٣٥١٠، ج ٣، ص ٣٠٤، دار الكتاب العربي، بيروت
(٣) أنظر للمزيد: الصلاحيين، عبد المجيد محمود (٢٠٠٧)، العدالة التوزيعية في النظام المالي الإسلامي، بحث منشور



أولاً : صكوك القرض الحسن

يعرف القرض الحسن عند المصرفيين بأنه إتاحة المصرف أو المؤسسة المالية مبلغاً محدداً لفرد من الأفراد، أو لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي استرداد أصل القرض^(١).

وفكرة تقديم قرض حسن بدون فائدة هي خدمة اجتماعية مهمة تجعل الناس لا يعتبرون المصارف الإسلامية مجرد مؤسسات مالية وتجارية هادفة للربح وإنما مؤسسات اجتماعية، وهذا يضيف ثقة أكبر في التعامل مع البنك الإسلامي^(٢).

وبإمكان المصرف الإسلامي تقديم المساعدات والمعونات الاجتماعية على شكل صكوك القرض الحسن، بالتنسيق مع أي جهة من وجوه الخير التي ترغب في الإنفاق على محدودي الدخل^(٣)، ويمكن أن يستفاد من هذه الصكوك كذلك أصحاب المشاريع الصغيرة في تشغيل مشاريعهم. بعد أن أصبح الإقراض متناهي الصغر يمثل توجُّهاً دولياً سائداً درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه سياساتها وبرامجها، نظراً لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فاعلية لمكافحة الفقر، فغالبية الفقراء في الدول النامية يعتمدون في دخولهم على هذه المؤسسات بعد أن أصبحت من أكثر الوسائل شعبية في برامج تخفيض الفقر لقدرتها على توفير فرص العمل خاصة للنساء^(٤).

ثانياً : صندوق الزكاة

الزكاة من أهم الفعاليات الاقتصادية التي لها دور عظيم في إعادة توزيع الدخل والثروة للأفراد المستحقين لها وذلك بإعادة إدماجهم في المجتمع وتفاعلهم معه.

في مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣١، ص ٣٢٧-٣٣١، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

(١) الخضيرى، محسن أحمد (١٩٩٩م) البنوك الإسلامية، ص ٢٠٤، ايتراك للنشر والتوزيع.

(٢) أنظر: الجندي، محمد الشحات (١٩٩٦م)، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، ص ١٠٩، ط ١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،

(٣) الدماغ، زياد (٢٠١٠)، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل اسلامي، ص ١٠.

International conference on Islamic Banking & Finance Cross border practices & Litigations 14-16 June).

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads>

(٤) البستاني، باسل (٢٠٠٩)، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، ط ١، ص ٧٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.



ويعرف مفهوم إعادة توزيع الدخل والثروة بأنه: التوزيع الناتج من عملية التوجيه التلقائي بواسطة الزكاة والوقف والإرث وغيرها ، لجزء كاف من الدخل والثروة، التي تم تخصيصها أولاً بالشكل الأمثل عن طريق السوق الإسلامي، وذلك لإشباع الحاجات الضرورية العامة والخاصة للأفراد والشرائح ومؤسسات المجتمع الخاصة والعامة التي لم تمكنها مواردها الذاتية من القيام بكل أو بعض الحاجات الضرورية^(١).

والزكاة بوصفها فريضة شرعية لا يتم بذلها تطوعاً ولا تفضلاً ممن فرضت عليهم، بل هي ضريبة على القادرين ترد من خلالها فضول أموالهم إلى الفقراء والعاجزين بكونهم مستحقين جديداً، وهي أشبه بالتأمين الاجتماعي الذي يقف في مواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث الطبيعية، وهي فريضة وجبت بعد فرض الصلاة، وهذا يكسبها قدسية وحرمة كبيرتين^(٢)، وتلتصق الزكاة بجانب التكافل الاجتماعي على نحو جلي، ولا يتوقف دورها على هذا الجانب، بل يتعداه ليشمل الاقتصاد وما يمثله من انعكاسات ايجابية على حالة العرض والطلب والإنتاج، فضلاً عن الدور البارز الذي تؤديه الزكاة في التنمية عبر مساهمتها التمويلية السلسة والمنتظمة، بوصفها مصدراً تمويلياً مرغوباً فيه لانتظامه ووفرته، مقارنة مع أي مصدر تمويلي آخر.

ففي جانب التكافل الاجتماعي ومن خلال التأمل في الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة في الآية الكريمة (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل)^(٣)، يمكن ملاحظة أن الزكاة تعمل على تحقيق كفاية فاقد الكفاية، وإكمال كفاية ناقصي الكفاية، فضلاً عن تقريب الفوارق بين الدخل^(٤).

وفي مجال الاقتصاد، فمن الضروري أن يتوافر للاقتصاد سوق محلية واسعة الاستيعاب، يواكبها إنتاج مستمر للسلع والبضائع، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إقبال كبير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري^(٥)، ولأن الزكاة تمثل دخلاً رئيسياً وربما وحيداً للأصناف الثمانية المستحقين لها، فهذا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي، وارتفاع مستوى الإنفاق

(١) الزامل ، يوسف بن عبد الله ، وبن جيلالي ، بوعلام (١٩٩٦)، النظرية الاقتصادية الإسلامية - اتجاه تحليلي، ط ١ ، ص ١١ ، دار عالم الكتب ، الرياض.

(٢) مشهور، نعمت عبد اللطيف، (١٩٨٨)، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، ص ٢٣٠، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة .

(٣) (التوبة : ٦٠).

(٤) أبو الفتوح، اثر استبعاد الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد، ص ١٣٨ .

(٥) مشهور، الزكاة، ص ٢٤٤ .



والطلب الكليين، ومستوى التوظيف والإنتاج الكلي^(١)، بسبب نقل الدخول إلى أفراد جدد ذوي ميول استهلاكية عالية، وتمليك القادرين على العمل منهم أدوات إنتاج، تمكنهم من مزاوله النشاط الاقتصادي، مما يساعد في توفير فرص استثمارية جديدة^(٢).
أما في مجال التنمية، فتعدُّ الزكاة الأداة المالية المثلى بسبب انتظامها وتوفيرها مورداً مالياً يساهم في تمويل المتطلبات التنموية للمجتمع، دون حاجة للالتجاء إلى الخارج والرهات وراء الممولين، للحصول على القروض، والتي لا يتطلب الحصول عليها أكثر من تذكير المسلم وإيقاظ ضميره وحثه على أداء هذا الفرض الشرعي، والمصارف الإسلامية من خلال إنشاء صندوق الزكاة تقع عليها مسؤولية رصد المحتاجين والمستحقين، وتوفير دخل لهم في أموال الميسورين، حيث يعطى المحتاج ما يكفيه مدة حول كامل، ويعطى آخر ما يعينه على إقامة مصدر تجاري للكسب الحلال.

ثالثاً : تمويل برامج الصحة والتعليم.

هناك عدة نشاطات تمويلية قامت بها المصارف الإسلامية لدعم قطاعي الصحة والتعليم. فعلى سبيل المثال وفي دعم قطاع الصحة قام بنك التنمية الإسلامي في جدة بالأنشطة التالية :

- مكافحة ومراقبة الأمراض السارية وغير السارية.
 - تعزيز النظام الصحي وتسهيل الحصول على خدمات الرعاية الصحية.
 - تمويل الصحة البديلة وإزالة العراقيل المالية في هذا الجانب.
- وكان للبنك تعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية، وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في مجال مكافحة الملاريا في الدول الأفريقية، ومكافحة العمى الممكن تفاديه في إفريقيا، وقد بلغت مساهمات البنك في قطاع الصحة ١،٢٦٥ مليار دولار حتى نهاية ٢٠١٠م.
- وكذلك وقعت مؤسسة دبي الإسلامي الإنسانية التابعة لبنك دبي الإسلامي مع هيئة الصحة في دبي مذكرة تفاهم لعلاج مرضى السرطان بمبلغ ٥٠٠ ألف درهم سنوياً، وتوفير الرعاية الصحية التي يحتاجها المريض، فضلاً عن تقديم التجهيزات الطبية لعدد من المستشفيات والمراكز

(١) مشعل ، عبد الباري بن محمد علي (٢٠٠١)، آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٩٤-١٩٥، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض.

(٢) السبهاني ، عبد الجبار حمد عبيد ، (٢٠٠٣)، الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الإسلام، ص ٢٧٤-٢٧٥، ط ١. دار وائل للنشر ، عمان.



الصحية، وتقديم المستلزمات اللازمة للمراكز المتخصصة في رعاية المعاقين. وكذلك ساهمت المصارف الإسلامية الأخرى في دعم قطاع الصحة بالمستلزمات الفنية وتقديم الرعاية الصحية للمرضى وعلاج الأمراض المستعصية.

وفي دعم قطاع التعليم أطلق البنك الإسلامي للتنمية في جدة سنة ٢٠٠٨ م، برنامج محو الأمية المهنية من أجل الحد من الفقر بين النساء والشباب في المناطق الريفية، وتزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة لتحسين ظروفهم المعيشية. كما اطلق بنك التنمية الإسلامي ثلاث برامج منح دراسية للتعليم وهي :

- برنامج المنح الدراسية لصالح المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء في البنك
- برنامج المنح الدراسية للمتفوقين في العلوم والتكنولوجيا العالية
- برنامج المنح الدراسية لنيل شهادة الماجستير في العلوم والتكنولوجيا للدول الأعضاء الأقل نموا في البنك.

وفي قطاع التعليم أيضا قدمت مؤسسة دبي الإسلامي الإنسانية التابعة لبنك دبي الإسلامي أجهزة وأدوات تعليمية ل (٢٠) مدرسة في دبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة، بقيمة إجمالية بلغت (٨٢٤) ألف درهم خلال ٦ أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ م، وتم دفع الرسوم المدرسية التي وصلت الى مليونين و ٦٠٠ الف درهم حتى آخر شهر مايو ٢٠١٢ م.

وكذلك كانت مساهمات مصرف الراجحي ، ومساهمات البنك الإسلامي الأردني وغيرها من المصارف الإسلامية في تمويل قطاع التعليم^(١).

* * *

(١) أنظر للمزيد : العاني، أسامة عبد المجيد، (٢٠١٥م)، المصارف الإسلامية ودورها في التنمية البشرية، ص ٢٥٩-٢٩٦، ط ١، دار البشائر الإسلامية ، بيروت.

النتائج والتوصيات

النتائج :

- تعدّ القروض من الفعاليات الاقتصادية المهمة، كونها أحد مصادر التمويل التي تساهم في دعم عمليات الإنتاج والاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية.
- تضع القروض الخارجية بن يدي الدولة قوة شرائية إضافية بفعل توفر العملات الصعبة، وهذا ما يزيد أهميتها في الدول النامية التي تعاني باستمرار من قلة حجم مدخراتها المالية.
- أس مشكلة المديونية الخارجية وتفاقمها سببه الهدر وسوء التخطيط وقيام الدول المقترضة بإنفاق القروض الخارجية على متطلبات الاستهلاك المحلي الترفي بدلا من برامج التنمية .
- التوسع في طلب القروض دون وجود إمكانيات مالية لسدادها يؤدي الى الوقوع في فخ المديونية الخارجية .
- معالجة مشكلة المديونية الخارجية من خلال تطبيق حرفي لبرامج التشييت والاصلاح الهيكلي له تداعيات خطيرة على المجتمع الدول المدينة اجتماعيا واقتصاديا .
- تستطيع المصارف الإسلامية المساهمة وبشكل فعال في تخفيف آثار المديونية الخارجية من خلال جملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية منها :
- تمويل عجز الموازنة ، تنمية المدخرات المحلية ، تنمية الصادرات الوطنية ، علاج الاختلال في هيكل الاستثمار ، رفع مستوى المعيشة ، وتفعيل القرض الحسن ، وإنشاء صندوق للزكاة وتمويل برامج التعليم والصحة .
- هناك بعض المعوقات التي تقف دون قيام المصارف الإسلامية بواجبه في دعم الاقتصاد الوطني ومواجهة آثار المديونية الخارجية ، منها ما يتعلق بطبيعة علاقة البنك المركزي مع المصارف الإسلامية ، ومنها ما يتعلق بطبيعة نشاط المصرف الإسلامي ذاته .
- الصكوك الإسلامية كأحد الأدوات المالية المعاصرة أثبتت كفاءة وفاعلية في ميدان التطبيق يجب الاستفادة منها في معالجة عجز الموازنة وبالتالي التخفيف عن كاهل الدولة المدينة .

التوصيات :

- توصي الدراسة بما يأتي :
- على الدول النامية عدم اللجوء الى الاقتراض الخارجي والاعتماد على المقدرات المحلية في



- تنشيط مفاصل الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية وتشجيع التصدير لتوفير العملة الصعبة .
- إذا اضطرت الدول النامية الى الاقتراض الخارجي في حالات الازمات والكوارث الطبيعية ونحوها يجب أن تخصص تلك القروض حصرا لبرامج التنمية ومشاريعها الإنتاجية ، وبما يكفل توفير السلع والحصول على الواردات المالية اللازمة لتسديد أقساط تلك القروض .
 - عند العجز عن السداد بسبب تراكم الديون وعدم امكانية الحصول على الإيرادات الذاتية من الرسوم والضرائب وأرباح الشركات العائدة للدولة ، على المصرف الإسلامي المساهمة من جانبه في التصدي لآثار هذه المشكلة وتخفيفها بالوسائل المناسبة.
 - على الدولة المدينة مراعاة خصوصية المصارف الإسلامية غي عدم تعاملها بالربا أخذا وعطاء، عبر تنظيم العلاقة مع البنك المركزي ، وبما يضمن المحافظة على هذه الخصوصية حتى يقوم المصرف الإسلامي بواجبه في دعم الاقتصاد لوطني على أكمل وجه.
 - على الدولة المدينة تدليل كافة العقبات أمام الاستثمار الخارجي ، والتعاون مع المصارف الإسلامية في جذب الاستثمار الخارجي ،
 - على البنك المركزي في الدولة المدينة التفاعل مع أدوات وصيغ التمويل الإسلامية التي تطرحها المصارف الإسلامية والاستفادة منها في معالجة آثار المديونية الخارجية.
 - على المصرف الإسلامي ان يفعل جميع أدوات التمويلية وتحويل نشاطه من التمويل الى الاستثمار والاستفادة من جميع صيغ التمويل الإسلامية والأدوات الأخرى كالصكوك والأسهم.
 - دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة له دور كبير في التخفيف من آثار المديونية الخارجية.
 - على المصارف الإسلامية تفعيل نشاط صندوق الزكاة وبما يساهم في التخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى الدخل والمعيشة لأفراد المجتمع.

* * *



قائمة المراجع والمصادر

- ١- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، رقم الحديث ٣٥١٠، ج ٣، دار الكتاب العربي، بيروت
- ٢- البستاني، باسل (٢٠٠٩)، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ٣- البعلي، عبد الحميد محمود، العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والبنوك التقليدية الأخرى، منشور على موقع http://sharea.gov.kw/d2/sec/sec_id/index.php?cat_id=38
- ٤- التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، الصيرفة الإسلامية: النمو والكفاءة والاستقرار، ص ٢٦-٢٩، جامعة حمدان بن محمد الذكية، مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي.
- ٥- الجارحي، معبد علي، أبو زيد، عبد العظيم جلال، (٢٠١٠م)، أسواق الصكوك الإسلامية وكيفية الارتقاء بها، بحث مقدم الى ندوة (الصكوك الإسلامية: عرض وتقييم)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- ٦- الجلال، أحمد محمد صالح، (٢٠٠٦م)، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- ٧- الجندي، محمد الشحات (١٩٩٦م)، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، ط ١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،
- ٨- الخضير، محسن أحمد (١٩٩٩م) البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع.
- ٩- الدماغ، زياد (٢٠١٠)، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل اسلامي، International conference on Islamic Banking & Finance Cross border practices & Litigations 14-16 June) <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads>
- ١٠- الربيعي، فلاح خلف، برامج صندوق النقد الدولي وأزمة التنمية في الدول النامية، الحوار المتمدن-العدد: ٢٣٠٦ - ٢٠٠٨ / ٦ / ٨ منشور على موقع <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137119>
- ١١- الزامل، يوسف بن عبدالله، وبن جيلالي، بوعلام (١٩٩٦)، النظرية الاقتصادية



- الإسلامية – اتجاه تحليلي، ط ١، دار عالم الكتب، الرياض.
- ١٢- الزعتري، علاء الدين (٢٠١٠م)، الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها، دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار، بحث مقدّم لورشة العمل التي أقامتها شركة BDO بعنوان (الصكوك الإسلامية؛ تحديات، تنمية، ممارسات دولية) عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- ١٣- السبعوي، مدحت جاسم (٢٠١٥م)، تفعيل التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي والصناعي، المجلد ٢٣، العدد ٢، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان.
- ١٤- السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد، (٢٠٠٣)، الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الإسلام، ط ١. دار وائل للنشر، عمان.
- ١٥- السعيد، عثمان محجوب (١٩٩٣م)، دراسة فنية عن المشاركة في رأس المال التشغيلي للقطاع الصناعي، البحث الرابع المقدم الى وقائع ندوة رقم (٢٩) في السودان بعنوان: صيغ تمويل التنمية في الاسلام، تحرير: فخري حسين عزي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، السعودية.
- ١٦- الصلاحيين، عبد المجيد محمود (٢٠٠٧)، العدالة التوزيعية في النظام المالي الإسلامي، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣١، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- ١٧- العباس، بلقاسم، (٢٠٠٤م)، إدارة الديون الخارجية، ص ٥، بحث منشور ضمن سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية، العدد ٣٠، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- ١٨- العاني، أسامة عبد المجيد، (٢٠١٥م)، المصارف الإسلامية ودورها في التنمية البشرية، ط ١، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- ١٩- آمال، قحايرية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ٣، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر.
- ٢٠- المغربي، محمد عبدالله، تقرير عن سياسات التكيف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، الجزء الأول، منشور على موقع <http://ldaf.youneed.us/to>
- ٢١- الناجي، محمد حامد، آثار برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على سوق العمل، مركز التنوير المعرفي ورشة: تداعيات سياسة التحرير الاقتصادي علي القطاعات <http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=82>
- ٢٢- بلال حافظ محمد (٢٠٠٢)، انعكاسات المديونية الخارجية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية غير النفطية، رسالة غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين.



٢٣- بلعباس، عبد الرزاق سعيد، (٢٠١٤)، الأبعاد المقاصدية للتمويل في عالم مركب : مقارنة منهجية بين الأدبيات الاقتصادية الإسلامية والتقليدية، م٢٧، ع ٣، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، جدة.

٢٤- تيريزا هايتر، (١٩٧٩م)، إمبريالية المساعدات ، دار ابن رشد، بيروت.

٢٥- حرיתי، فضيلة جنوحات، (٢٠٠٦م)، اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

٢٦- حماد، نزيه (٢٠٠١)، قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، ط ١، دار القلم،

دمشق.

٢٧- داودي، الطيب، كردودي، صبرينة، (٢٠١٤)، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، بحث مقدم الى المؤتمر الأول حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، <http://eco.univ-setif.dz/uploads> / الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية -

٢٨- دوابه، اشرف محمد (٢٠٠٧)، دراسات في التمويل الإسلامي، ط ١، دار السلام،

القاهرة.

٢٩- دوابه، اشرف محمد (٢٠٠٦) دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في

المصارف الإسلامية، ط ١، دار السلام ، مصر.

٣٠- زكي، رمزي (١٩٨٤)، أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة وعلاقتها بأزمة الديون الخارجية

للدول المتخلفة، ندوة الأزمة الاقتصادية العالمية، جامعة قاريونس، بنغازي.

٣١- شابرا، محمد عمر (١٩٩٢)، نحو نظام نقدي عادل، ط ٣، المعهد العالمي للفكر

الإسلامي، أمريكا .

٣٢- صباح نعوش - إعادة جدولة الديون الخارجية، مقال على موقع الجزيرة نت

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/14eab45f-ec8f-4ce0-b5e4-e2e2d50626a9>

٣٣- عبادي، ميساء وليد أحمد، (٢٠٠١) القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية

المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

٣٤- عجام، ميثم صاحب، علي ، محمد سعود، (٢٠٠٦م) فح المديونية الخارجية للدول

النامية، الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي عمان.

٣٥- عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠٣)، الدين العام : المفاهيم-المؤشرات-الاثار ، بالتطبيق

على حالة مصر، ص١٧، بحث مقدم الى ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح كامل للإقتصاد



الإسلامي ، جامعة الأزهر

٣٦- قحف ، منذر، (٢٠٠٠)، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية،
بحث رقم ٣٩، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.

<http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous>

٣٧- مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية : <http://www.kantakji.com/banks>

٣٨- مشعل ، عبد الباري بن محمد علي (٢٠٠١)، آليات التوازن الكلي في الاقتصاد
الإسلامي، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض.
٣٩- مشهور، نعمت عبد اللطيف، (١٩٨٨). الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي،
المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سلسلة الرسائل الجامعية ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات
والنشر والتوزيع، القاهرة .

٤٠- ناصر، سليمان (٢٠٠٥م)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، اطروحة دكتوراه غير
منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

٤١- نشرة تعريفية صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، الصكوك في ٣٠ سؤال
وجواب www.eifa.co.

٤٢- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠٠٧،
البند ٢ من المعيار الشرعي رقم ١٧.

* * *